laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٩٣٠
بتاريخ:	٢٠٢٠/ ١١/ ١

ملف رقم: ٤٢٤٧/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة أسيوط.

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٥٢٦) المؤرخ ٢٠١٧/١١/١م، بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين جامعة أسيوط (مستشفيات جامعة أسيوط) ووزارة الصحة والسُكان (مديرية الشئون الصحية بمحافظة أسيوط)، بخصوص إلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (٩٧٣٣٣٨٥.٧٣) تسعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيهًا وثلاثة وسبعون قرشًا، قيمة المبالغ المُستحقة عليها والمتأخر أداؤها والمستقطعة من مطالبات وفواتير علاج المرضى الذين يُعالَجون بمستشفيات جامعة أسيوط على نفقة الدولة بالقرارات الصادرة عن المجالس الطبية المُتخصصة، وكذا المبالغ المستحقة من مطالبات خارجي وداخلي وأدوية وجلسات الغسيل الكلوي.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أن جامعة أسيوط (مستشفيات جامعة أسيوط) أبرمت مع وزارة الصحة مُمثلة في المجالس الطبية المُتخصصة اتفاق تعاون لتقديم الخدمات الطبية لمصلحة مرضى العلاج على نفقة الدولة بمستشفيات جامعة أسيوط، على أن تتم المُحاسبة بين مستشفيات جامعة أسيوط ومديرية الشئون الصحية بأسيوط طبقًا لقرار وزير الصحة والسُكان رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠٠٤، وبناء على هذا الاتفاق قامت مستشفيات الجامعة بتقديم الخدمات الطبية وعلاج بعض المواطنين الحاصلين على قرارات علاج على نفقة الدولة، وقد بلغت قيمة المبالغ المُستحقة على مديرية الشئون الصحية عن تلك الفترة (٩٧٣٣٣٨٥.٧٣) تسعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وثلاثين ألفًا وثلاثمائة وخمسة وثمانين جنيهًا وثلاثة وسبعين قرشًا. وإذ طالبت الجامعة مديرية الشئون الصحية بأداء هذا

laa-eg.com

المبلغ، وإزاء امتناع الأخيرة عن الوفاء؛ طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وبجلسة الجمعية العمومية المعقودة في ٢٠١٧/٢/٨، انتهت إلي إلزام محافظة أسيوط (مديرية الشئون الصحية) برد مبلغ مقداره (٣٤٧٣٥٧,٨٩) ثلاثمائة وسبعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وخمسون جنيهًا وتسعة وثمانون قرشًا إلى جامعة أسيوط، قيمة المبالغ التي قامت بخصمها من مستحقات مستشفيات الجامعة عن الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩ حتى مايو ٢٠١٤ نتيجة حساب أدوية الغسيل الكلوي المصروف لمرضى العلاج على نفقة الدولة بسعر الشراء، وليس بسعر البيع للجمهور، إلا أن الجامعة ارتأت أن الجمعية العمومية فصلت في المبالغ الخاصة بأدوية الغسيل الكلوي فقط دون المبالغ المُستقطعة من مطالبات خارجي وداخلي وأدوية وجلسات الغسيل الكلوي، لذا طلبتم إعادة العرض على الجمعية العمومية.

وقد عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في ٨ من يناير عام ٢٠٢٠م، فانتهت إلى تشكيل لجنة مُحاسبية تكون مُهمتها بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع حصر القيمة المُتنازع عليها بالنسبة إلي البنود الآتية: ١- قيمة فواتير الصفقة الشاملة. ٢- قيمة أدوية الغسيل الكلوي على أساس سعر البيع للجمهور بعد خصم المبلغ الذي انتهت إليه الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠١٧/٢/٨. ٣- قيمة فواتير علاج المرضى بمستشفيات جامعة أسيوط على نفقة الدولة بالقرارات الصادرة عن المجالس الطبية المُتخصصة. ٤- قيمة المبالغ المُستحقة عن مُطالبات خارجي وداخلي وجلسات الغسيل الكلوي. مع بيان ما تم سداده من هذه المبالغ، وما لم يتم سداده وسببه، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات، على أن تُقدم اللجنة تقريرها مرافقًا به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير إلي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٣/٢٥م، تمهيدًا للفصل في النزاع.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٤ من أكتوبر عام ٢٠٢٠م، الموافق ٢٧ من صفر عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت ما جرى به إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثّها على ذلك أكثر من مرة،

laa-eg.com

إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مما يوجب معه حفظ الطلب.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كانت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المعقودة في ٨ من يناير عام ٢٠٢٠م إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل اللجنة المشار إليها، بيد أن الأوراق خلت مما يفيد قيام الجهة عارضة النزاع (جامعة أسيوط) باتخاذ أي إجراءات نحو تنفيذ ما كلفتها به الجمعية العمومية، مما حدا بالمكتب الفني للجمعية العمومية إلى مخاطبتها بموجب الكتابين رقمي: ٧٣٦ و١١٨٦ المؤرخين ٢٠٢٠/٤/٨م و٢٠٢٠/٦/١٧م، وبتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٣ ورد إلى الجمعية العمومية كتاب الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة أسيوط يفيد بأن الجامعة سوف تقدم تقرير اللجنة ومحاضر أعمالها إلى الجمعية فور الانتهاء من أعمالها، إلا أن الجامعة- وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشهر على هذا التاريخ- قد نكلت عن موافاة الجمعية بتقرير اللجنة المحاسبية أو الرد ببيان سبب عدم إنهاء أعمال هذه اللجنة، الأمر الذي ينبئ عن عدول الجهة الإدارية عن طلب عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه دون أن يغل ذلك يدها عن معاودة الطلب مستقبلا في ضوء ما يتراءى لها في حينه.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ طلب عرض النزاع الماثل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١ / ١١ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسري هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة